S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/396
14 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ وموجّهة إلى**
**رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة**
**للبعثة الدائمة لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة**

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل طيه رسالة موجّهة إليكم من سعادة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ونسخة عن بيان من مجلس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بشأن الانتهاك غير المبرر والذي يفتقر إلى أي معنى والذي ارتكبته دولة إريتريا ضد السيادة الإثيوبية في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨.

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فسيحة أ. تسيما
القائم بالأعمال بالنيابة



150598 150598 98-13461

مرفق

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨ وموجّهة إلى
رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء إثيوبيا

أود أن أحيطكم علما، بشعور عميق وموجع من الحزن، بالانتهاك غير المبرر والذي يفتقر إلى أي معنى الذي ارتكبته دولة إريتريا ضد السيادة الإثيوبية في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨. ففي التاريخ المذكور، تحركت القوات الإريترية داخل الأراضي الإثيوبية، وبعد مهاجمة وحدات من الميليشيا الشعبية والشرطة، احتلت مناطق قليلة داخل إثيوبيا تطالب بها إريتريا، غير أنه يوجد تفاهم بشأنها بين إثيوبيا وإريتريا يقضي بتسوية المسألة عن طريق المفاوضات، وقد بدأت عملية المفاوضات هذه فعلا.

وقد لقيت منطقتنا دون الإقليمية، وإثيوبيا، وإريتريا، وشعوبها، أكثر من نصيبها من المعاناة الناجمة عن الحروب. وهذا هو مصدر الكرب الذي تعاني منه إثيوبيا فيما يتعلق بهذا الحادث الأليم.

وترى إثيوبيا أن الانسحاب السريع للقوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية يمثل شرطا لوضع حد لهذه الحالة والعمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاعات بين إثيوبيا وإريتريا مهما كانت.

وبعد توجيه اهتمامكم لهذه الحالة الأليمة، أرفق طيه البيان الصادر في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨ عن مجلس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بشأن هذه التطورات، وأود أن أطلب إليكم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعميم هذه الرسالة وضميمتها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، للعلم، ولكي يكون لدى المجلس الوعي اللازم فيما يتعلق بهذه التطورات الكريهة بين إثيوبيا وإريتريا، والتي لا يوجد لإثيوبيا أي يد فيها، وعلى إريتريا أن تتحمل كامل المسؤولية عنها.

(توقيع) ميليس زيناوي
رئيس الوزراء

ضميمة

بيان مجلس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

قامت حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، كما قام كل شعب بلدنا، بجهود نشطة من أجل كفالة التوصل إلى سلام دائم داخل إثيوبيا وفي المنطقة دون الإقليمية. وتحقيقا لهذا الغرض، لم نكتف بالعمل على بناء السلام داخل البلد، بل سعينا بنفس القدر، إلى بذل جهود مستمرة من أجل إقامة علاقات مع البلدان المجاورة على أساس احترام المساواة والسيادة. واقتناعا منا بأن شعوب منطقتنا ستستفيد من تنمية العلاقات الودية استنادا إلى السلام والمنفعة المتبادلة، كان موقفنا ثابتا في تأييد السلام. وسنستمر في موقفنا المؤيد للسلام الإقليمي في المستقبل.

وتسعى حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، كما يسعى كل شعب بلدنا، إلى كفالة وجود علاقات سلمية مع البلدان المجاورة، وذلك من منطلق الاقتناع بأنه يمكن تسوية المطالبات المتعلقة بالحدود بالسبل السلمية. وعلى هذا الأساس، حاولنا، من جهتنا، أن نسوي المطالبات المتعلقة ببعض المواقع على حدودنا مع إريتريا بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات.

أما الحكومة الإريترية، والجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية الحاكمة فيها، فقد فضلتا تسوية مسألة الحدود بواسطة القوة، نكوصا بعملية تسوية المسألة بالسبل السلمية. وبعد ذلك، وفي ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، دخلت قواتهما الأراضي الإثيوبية التي كانتا تطالبان بها. ووقعت اشتباكات بينها وبين قوات الشرطة والميليشيا المحلية المتواجدة من أجل حفظ الأمن في المنطقة، وأصبحت تسيطر على بعض المواقع.

وتدين الحكومة الإثيوبية بشدة هذا التحرك من جانب الحكومة الإريترية والجبهة الشعبية نظرا إلى أنه ينتهك سيادة إثيوبيا ويعرقل الجهود الجارية من أجل تسوية المسائل المتعلقة بالمطالبات بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، تطالب إثيوبيا الحكومة الإريترية بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الإثيوبية، وبالكف عن أنشطتها الاستفزازية والقتالية. وفي حالة عدم امتناع الحكومة الإريترية والجبهة الشعبية عن هذه الأعمال الخطيرة، وعدم الانسحاب من الأراضي الإثيوبية دون أية شروط مسبقة، ستتخذ الحكومة الإثيوبية جميع التدابير اللازمة التي تتطلبها الحالة من أجل صون سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية.

مجلس وزراء جمهورية إثيوبيا
الديمقراطية الاتحادية
١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨

- - - - -